14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

الثلاثاء- 25 يناير 2011 - العدد 15064
Tuesday -25 January 2011 - Issue 15064

www.14october.com

افتتح وحدة العلاج الإشعاعي للأورام بمدينة (48) الطبية

رئيس الوزراء يشيد بالتطورات المتسارعة التي يشهدها مستشفى (48) النموذجي

■ رئيس الوزراء يطلع على غرفة الفحص الأولي والمعاينة

صنعاء / سبأ :

افتتح رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أمس بمستشفى 48 النموذجي في مدينة 48 الطبية بصنعاء وحدة العلاج الإشعاعي للأورام التي تم إنشاؤها بالتعاون مع المنظمة اليابانية للتعاون الدولي في مجال الطب الإشعاعي واللجنة الوطنية للطاقة الذرية.

واستمع رئيس الوزراء إلى شرح من مدير عام مستشفى 48 النموذجي الدكتور ياسر عبد المغني حول إمكانيات المركز الإشعاعي المجهز وفق أحدث المواصفات والذي يقدم خدمات العلاج الإشعاعي لحالات الأورام جنبا إلى جنب مع المركز الوطني للأورام.

واطلع رئيس مجلس الوزراء على غرفة الفحص الأولي والمعاينة لتقييم مرضى السرطان ، وغرفة المعالجة الإشعاعية المتخصصة المزودة بجهازين حديثين للمعالجة الإشعاعية عن قرب وملحقاتهما ، وكذا جهاز التصوير الفلورسيني بالأشعة السينية وتلفزيون الموجات فوق الصوتية وجهاز لحساب جرعات العلاج الإشعاعي بشكل دقيق ومتابعة المرضى عن قرب أثناء إعطاء الجرعات.

وأشار رئيس الوحدة بالمستشفى استشاري الأورام الدكتور عبد الحميد كباس إلى أن الأجهزة المقدمة من المنظمة اليابانية تعتبر حاليا الوحيدة في اليمن .. وأن المركز قادر على علاج مختلف الحالات التي تستدعي العلاج الإشعاعي عن قرب مثل سرطان الرحم وعنق الرحم والمهبل ، والبلعوم الأنفي ، والثدي ، والمريء ، والجلد وغيرها.

ولفت الدكتور كباس إلى أن الأجهزة تتميز بإعطاء جرعات مكثفة من الإشعاع قادرة على استهداف الخلايا السرطانية بشكل دقيق في مدة قصيرة بما يجنب المريض المضاعفات في الأعضاء المجاورة للورم ، مؤكدا أنه يمكن الشفاء بنسبة تصل إلى 90 بالمائة في حالة الأورام التي تكون في مراحلها الأولية.

إلى ذلك أكد رئيس المنظمة اليابانية للتعاون الدولي في مجال الطب الإشعاعي البروفيسور تكاشي نكانو أن المنظمة ستتولى تأهيل وتدريب الكادر الطبي بالمدينة ، وستسعى لتطوير المركز ليكون قادرا على معالجة مختلف الحالات السرطانية.

بعد ذلك اطلع رئيس مجلس الوزراء على المختبرات الحديثة بالمستشفى والتي تقدم خدماتها للمرضى عبر أحدث التقنيات القادرة على إجراء جميع أنواع الفحوصات المخبرية المعروفة في الساحة الطبية.

واستمع من مدير المستشفى إلى شرح حول مختبر الوراثة والجينات ومختبر الدم ومختبر الكيمياء الحيوية ومختبر الطفيليات والكائنات الدقيقة وبنك الدم الأوتوماتيكي ومختبر تطابق الفصائل الدموية والأنسجة والذي سيكون نواة للبدء في زراعة الأعضاء بالمستشفى في المستقبل القريب.

ولفت الدكتور عبد المغني إلى أن المستشفى تقدم للحصول على شهادة الجودة العالمية (الآيزو) ، ويتوقع الحصول عليها خلال الشهرين القادمين.

وفي ختام الزيارة أشاد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي مجور في تصريح لوسائل الإعلام بالتطورات المتسارعة والمستمرة لمستشفى 48 النموذجي ، والتي توجت بإنشاء مركز متطور لمعالجة مرضى السرطان بالإشعاع واستحداث أجهزة دقيقة وسريعة في المختبر ، والتي ستساعد إلى حد كبير في خدمة المرضى في اليمن بشكل أفضل.

ونوه رئيس الوزراء بالعلاقات اليمنية اليابانية وبالجهود التي تقدمها اليابان .. خاصة في المجال الصحي ، متمنيا للمستشفى المزيد من التطور والإسهام النوعي في تطوير مستوى الخدمات الطبية والعلاجية.

حضر الافتتاح وزير الدفاع اللواء الركن محمد ناصر أحمد ، ووزير الداخلية اللواء الركن مطهر رشاد المصري، وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي، ووزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس كمال الجبري، ووزير الصناعة والتجارة هشام شرف ، وقائد الحرس الجمهوري قائد القوات الخاصة العميد الركن أحمد علي عبد الله صالح ورئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار ، ومدير عام المؤسسة الاقتصادية اليمنية حافظ معياد ، ونائب السفير الياباني بصنعاء كير تسمي موریاس وعدد من المسؤولين.

مجلس القضاء الأعلى يناقش خطة عمل وزارة العدل للعام الجاري

صنعاء / سبأ :

استعرض مجلس القضاء الأعلى في اجتماعه أمس بصنعاء برئاسة، رئيس المجلس رئيس المحكمة العليا القاضي عصام عبدالوهاب السماوي،مذكرة وزير العدل بشأن خطة عمل الوزارة للعام 2011م.

تضمنت الخطة مصفوفة الأهداف والسياسات والإجراءات المخطط تنفيذها في العام 2011م مع تحديد جهات التنفيذ والفترة التي يتم فيها التنفيذ.

وهدفت الخطة إلى استكمال البناء المؤسسي (التشريعي والتنظيمي)، وتفعيل الرقابة القضائية والإدارية والمالية لتقييم أداء القضاة والإداريين ومكافحة الفساد،وتنظيم وتطوير الإدارة القضائية لرفع مستوى الإنجاز القضائي، وتحديث مركز المعلومات والتقنية واستكمال مكننة العمل القضائي في المحاكم، وتعزيز برنامج الإعداد والتأهيل والتدريب للقضاة ومعاونيهم، وتقديم المساعدة القانونية والعون القضائي للفقراء (المعسرين - النساء - الأحداث)،واستكمال البنية التحتية، وتعزيز التعاون القضائي والقانوني مع الدول الصديقة والشقيقة والهيئات والمنظمات المانحة.

وناقش المجلس مذكرة وزير العدل بشأن تحديد عدد من المحاكم الابتدائية في عواصم المحافظات التي لا توجد بها محاكم متخصصة للأحداث للنظر في قضايا الأحداث وذلك مراعاة لخصوصية قضايا الأحداث ومحاكمتهم وفقاً للقواعد والإجراءات التي تضمنها قانون رعاية الأحداث وقانون حقوق الطفل والمادة (31) من قانون الجرائم والعقوبات.

وفرض القانون لمحاكمتهم قواعد وإجراءات معينة تراعي خصوصية المرحلة التي يمرون بها ووجود محام يدافع عنهم وأن تعقد الجلسات بشكل سري ولا يحضر جلسات المحاكمة إلا أهل الحدث ومحاموه والخبراء الاجتماعيون وأن قضايا الأحداث تعتبر من القضايا المستعجلة وهو ما لا يكون متيسراً تطبيقه من قبل المحاكم العادية.

واقر المجلس في ضوء ذلك تحديد عدد المحاكم المكلفة بنظر تلك القضايا، التي وشملت محكمة نهم وبني حشيش الابتدائية محافظة صنعاء والجوف، محكمة الحوطة الابتدائية محافظة لحج، محكمة عتق الابتدائية محافظة شبوة، محكمة الغيظة الابتدائية محافظة المهرة، محكمة البيضاء الابتدائية ، محكمة مأرب الابتدائية، محكمة الجبين الابتدائية محافظة ريمة، محكمة الضالع الابتدائية، محكمة عمران الابتدائية، محكمة صعدة وسحار الابتدائية محافظة صعدة، محكمة المحويت الابتدائية، و محكمة سيئون الابتدائية محافظة حضرموت، تختص بنظر قضايا الأحداث بمديرية الوادي والصحراء.

واستمع مجلس القضاء إلى تقرير من رئيس المجلس عن زيارته والوفد المرافق له إلى البرازيل ومشاركته في المؤتمر العالمي للعدالة الدستورية الذي شاركت فيه (91) دولة وعشر مجموعات دولية مختصة بالعدالة الدستورية، وشاركت فيه اليمن بورقة عمل أعدها نائب رئيس المحكمة العليا وأدرجت في أدبيات المؤتمر.

وكان المجلس في بداية الاجتماع قد استعرض محضر اجتماعه السابق وأقره.

■ السماوي يترأس اجتماع مجلس القضاء الأعلى

في الندوة السياسية لمنتدى الوحدة اليمنية بأبين

التأكيد على أن التعديلات الدستورية تهم كل أبناء الوطن ويحق لهم الإدلاء بآرائهم حولها

■ من أعمال الندوة السياسية في أبين

■ جانب من الحضور في الندوة

التعديلات الدستورية ضرورة وطنية لتوسيع وتطوير النشاط السياسي والاجتماعي

زنجبار/ عبدالله بن كدة :

في إطار الجهود المبذولة على الساحة الوطنية لتوسيع نطاق المشاركة الشعبية في مناقشة التعديلات الدستورية، وإفساح المجال أمام كل أفراد المجتمع للإدلاء بآرائهم حولها أكانوا في إطار الأحزاب أو منظمات المجتمع المدني أو أفراداً، نظم منتدى الوحدة اليمنية الثقافي الاجتماعي بأبين ندوة سياسية تحت عنوان (الأهمية الوطنية والسياسية للتعديلات الدستورية) حضرها الأمين العام للمجلس المحلي بالمحافظة ناصر عبدالله الفضلي بمشاركة عدد من قيادات الأجهزة التنفيذية والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والقانونيين والأكاديميين وجمع غفير من المواطنين وقطاعي المرأة والشباب.

وفي الندوة تحدث أمين عام محلي المحافظة عن الأهمية والضرورة التي تكتسبها مناقشات التعديلات الدستورية ومشاركة كل أبناء الوطن باعتبارها تهمهم جميعاً ومن حقهم أن يقولوا رأيهم فيها ويشاركوا في صنع مستقبل الحياة السياسية والاجتماعية في البلاد من خلال دستور وطني يلبي آمال وطموحات كل أفراد المجتمع وينظم العمليات السياسية والاجتماعية والتنموية ويواكب مقتضيات العصر الراهن ويخدم المصلحة الوطنية العليا ويهيئ لحياة أفضل للأجيال اللاحقة في الوطن.

كما أكد الفضلي أهمية الحوار والنقاش الهادئ المستند إلى روح النهج الديمقراطي والملتزم بالثوابت الوطنية والذي يحافظ على كل ما تحقق للشعب اليمني خلال مراحله النضالية الطويلة من مكتسبات وإنجازات، وما يحقق الأهداف الوطنية والتوجهات السياسية لبناء يمن ديمقراطي مستقر ومزدهر.

وفي الندوة أشار رئيس منتدى الوحدة اليمنية الثقافي الاجتماعي في أبين محمد الحاج سالم إلى أن قيادة المنتدى وهيئته الإدارية ارتأت أن من واجبها كمنظمة من منظمات المجتمع المدني أن تسهم في هذا الاتجاه لتوسيع قاعدة مناقشة التعديلات الدستورية وإتاحة الفرصة للجميع بتقديم آرائهم والاستئناس بآراء القانونيين الأكاديميين والسياسيين حول هذه التعديلات وما تمثله من أهمية وطنية وسياسية في هذه المرحلة والمراحل القادمة من حياة الشعب والوطن وتنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية وكل ما يتعلق بالنشاطات المختلفة في المجتمع وتنميته .. ودعا الحاج الجميع إلى ممارسة حقوقهم الدستورية والسياسية والمدنية من خلال المناقشات والحوارات التي تحدد المتطلبات والحاجات الضرورية لتأمين المسيرة الوطنية والتنموية وتعزز النهج الديمقراطي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة من خلال ما تفرزه صناديق الاقتراع، ووفقاً للإرادة الشعبية صاحبة الحق في كل ما يدور في الساحة وما يحقق طموحات وأماني كل أبناء الوطن اليمني الواحد بمختلف انتماءاتهم السياسية وتوجهاتهم الفكرية، وأكد أنه ليس من حق الأحزاب الانفراد بمناقشة وإقرار التعديلات الدستورية بمعزل عن أفراد الشعب.

وأعلن الحاج أن المنتدى قد قرر تكريم عدد من الشهداء والمناضلين والشخصيات الوطنية في المحافظة تقديراً لأدوارهم الوطنية في خدمة المحافظة والوطن وفي إطار البرنامج التكريمي الذي وضعته قيادة المنتدى في إطار نشاطها الاجتماعي والإنساني.

كما أعلن عن إنشاء صندوق اجتماعي خيري لمساعدة المحتاجين من أصحاب الأمراض المستعصية من أبناء المحافظة وفتح باب التبرع لرأسمال الصندوق وأوضح أنه سيتم اختيار لجنة محايدة من الشخصيات المشهود لها بالنزاهة وأعمال الخير من مختلف شرائح المجتمع.

وفي إطار المناقشات والآراء التي تخللت الندوة تحدث عدد من الأكاديميين والقانونيين حيث أشار الأخوان د.صالح حيدرة محسن عميد كلية التربية بزنجبار والأخ جمال الجوهري رئيس منتدى عدن الثقافي إلى الأهمية التي يجب أن تحظى بها المناقشات حول التعديلات الدستورية ومشاركة كل القوى الوطنية والسياسية والأكاديمية والقانونية وكل أفراد المجتمع باعتبار الدستور مرجعية عليا للجميع ومستنداً قانونياً يحتكم إليه الكل، ومنظماً لكل التطورات المختلفة التي يشهدها الوطن في كافة الاتجاهات .. مؤكدين أن دور كل أفراد المجتمع أحزاباً سياسية ومنظمات مدنية وقطاعات مختلفة مهم وضروري في رسم صورة المستقبل المنشود، وتجاوز كل التحديات الماثلة أمام الوطن بشكل ديمقراطي وبإجماع شعبي ويحفظ الحقوق والحريات، ويمهد الطريق الذي يمضي فيه الوطن وكل أبنائه نحو آفاق متقدمة ومنظورة تساعد على التنمية والممارسة السياسية الحقة المعتمدة على الديمقراطية والحوار الوطني البناء والمسؤول وإرساء قواعد النظام المؤسسي في كل المجالات والرقي بالمستوى الاجتماعي والمعيشي والثقافي لأفراد المجتمع.

كما قدمت العديد من الملاحظات والأفكار التي من شأنها تعزيز أهمية أيجاد دستور وطني يشارك في وضعه كل أفراد الشعب ويكون ملبياً لآمال وأحلام ومتطلبات الجميع في الوطن ويحقق المزيد من الديمقراطية والحرية ويحمي الوطن وحقوق أبنائه في حياة كريمة مستقرة ومزدهرة.

اليمن ليست تونس

محمد حسين النظاري

تربطني بتونس وأهلها علاقة قديمة وتحديدا بين عامي 1996-2000 حين كنت ادرس البكالوريوس أو ما يسمونها هناك بالأستاذية، وخلال السنوات الأربع التي عشتها في ذلك البلد الجميل وتعايشت فيه مع إخوتي التوانسة في الجامعة أو الحارة وبين هؤلاء واؤلئك كونت العديد من الصداقات مازالت متواصلة رغم مرور الزمن , ولعل ما جعل علاقتي بتونس أكثر ارتباطا هو أنها مسقط رأس ولدي الأكبر حسين ولهذا ظلت المشاعر متوقدة في داخلي كلما أتى ذكر تونس على مر هذه السنوات، وللحقيقة ورغم أن معظم الذين كنت اعرفهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن اليمن أو عن موقعها الجغرافي إلا إذا أخبرتهم بأنها بجوار العربية السعودية على اعتبار أنها قبلتهم كمسلمين , ورغم ذلك إلا أنهم كانوا شديدي الاحترام والمودة ربما لان تونس في الأساس هي بلد سياحي من الطراز الأول , ولكن ذلك لم يكن السبب الرئيسي بل كان الكرم التونسي هو الحاضر رغم ضيق حال بعضهم وهو ما عمق العلاقة بيني وبينهم وجعلها متواصلة طيلة هذه السنوات.

شاء القدر أيضا أن أعيش فترة من عمري في العراق الشقيق بين عامي 2001- 2004م وكان ذلك لتحضير الماجستير، وكانت تلك السنوات هي الفترة الحرجة التي مرت على العراقيين ومعهم العرب والعالم بأسره، عاصرت حينها دولتين متناقضتين تماما عراق صدام وعراق الاحتلال الأمريكي، وللأمانة فقد كان حب العراقيين لي كيمني يفوق ما وجدته في تونس وأرجعت هذا للارتباط الجغرافي والتاريخي الذي يربطنا بالإخوة العراقيين، وربما لان جالية يمنية كبيرة كانت تقيم في العراق بعكس تونس التي لم يكن فيها حينها سوى 20 طالبا.

إن ما جعلني أتذكر هاتين الدولتين الآن هو أنهما شهدتا إسقاط رئيسي البلدين فيهما، وان كان السقوط بين الرجلين صدام وبن علي فيه من الاختلاف ما فيه فالأول جاء بايادي المحتلين والأخير بثورة شعبية , ولكن ما جعلني اربط بين الحادثتين هو أنني عشت قريبا من موقع الحدث فعند سقوط صدام كنت في العراق وعند إسقاط بن علي لم أكن بعيدا عن تونس على اعتبار أني ادرس الدكتوراه في الجزائر، ولكن وجه الشبه أنني أمضيت سنينا من عمري فيهما وأستطيع أكثر من غيري الحكم على ما كان يجري فيهما من أحداث شهدتها بنفسي .

أستطيع إن أرد على الصديق الذي راسلني عبر بريدي وقال لي بأن اليمن ستكون تونس وهو الكلام نفسه الذي كنت اسمعه حين كنت في العراق وكانوا يقولون لي بان اليمن ستصبح عراقا آخر، وأقول لكل الذين لا يتمنون الخير لبلدي اليمن السعيد، أن ذلك بعون الله لن يحدث، مرت السنون وتجاوزنا مرحلة التهديد بأن نكون كالعراق ومر من الأعوام ما يقارب العشر سنوات , ومازالت اليمن بفضل توحد أبنائها حولها موحدة صامدة في وجه من يريد النيل منها .

قد نكون أكثر أمية من إخوتنا في العراق وتونس على اعتبار أن رقعة التعليم في البلدين الشقيقين خصوصا تونس تفوقنا بكثير، لكننا مجتمع يختلف في التكوين المدني والريفي والقبلي والحضاري بل ويختلف في التركيبة السياسية عنهما كلية، فاليمن يعيش انفتاحا سياسيا يفوق تونس بكثير، كما أن العراق كان بلد الحزب الواحد، وحرية التعبير لدينا لا سيما في الصحافة وان كانت لا ترضي البعض إلا أنها أفضل بكثير من العراق وتونس، فقد كان ممنوعاً فيهما أي هامش للحرية وهو ما ولد كبتا شديدا في أعماق الشعبين، وذلك الكبت انفجر على حين غفلة من الذين كانوا يظنون أنهم يسيطرون على الأمور ويمسكون بزمامها، مع أن ما حدث هو عكس ذلك فالضغط يولد الانفجار وهو ما حدث فيهما، كما أن اليمن بلد يطبق الشريعة الإسلامية بعكس بلدان أخرى كتونس التي لم يكن يجرؤ أن يدخل المواطنون فيها إلى المساجد إلا تحت رقابة شديدة ويمنع فيها ارتداء الحجاب ناهيك عن النقاب.

الرئاسة في اليمن طريقها صناديق الاقتراع وقد أقيمت عدة دورات انتخابية على مستوى الرئاسة وشهدت آخرها منافسة شديدة من قبل أحزاب المعارضة كما آن النتائج لدينا تعتبر منطقية فلا وجود لنسبة 99 بالمائة وان كان يؤخذ علينا تجديد العهد للرئيس علي عبد الله صالح فذلك بحسب ما تفرزه الصناديق عبر اختيارات الناخبين ، كما يوجد في اليمن برلمان فاعل في حده الأدنى، ولكنه يلبى الطموحات كون اليمن مازالت ناشئة في ناديّ الديمقراطيات، وتنتشر الأحزاب السياسية على طول البلد وعرضها ولكل منها صحيفته ومقره وأنصاره ، ويجاهر الجميع بما يريد قوله في الساحات العامة وعبر الصحف وعلى شاشات القنوات الفضائية وتحت قبة البرلمان وذلك حق كفله الدستور ، كما أن الانتخابات النيابية والمحلية والنقابية تجرى باستمرار وسط مراقبة دولية تشهد دائما بأن الانتخابات اليمنية تجري في إطار سلمي وفق المعايير الدولية، والتغيير مكفول في اليمن عبر طريق الاقتراع السري بواسطة صناديق الانتخابات، وان على من يفكر بتغيير الوضع عليه أن يشجع الجماهير إلى هبة قوية يوم 27 من ابريل القادم، عليه إن كان يؤمن بأن لديه قاعدة شعبية أن يحرض الناس ويجيشهم نحو صناديق الاقتراع لا نحو الفوضى وإشعال الفتن .

المجتمع اليمني مجتمع مسلح بعكس المجتمع التونسي الذي يمنع فيه حمل مقص الأظافر، ورغم أن الإحصاءات تقدر بأن الأسلحة في اليمن يبلغ عددها 60 مليون قطعة سلاح إلا أن ذلك لم يقد إلى حرب أهلية أو اقتتال طائفي أو انتزاع للسلطة بقوة السلاح، ولو كان هذا الانتشار موجودا في تونس كمثال قريب لحدث ما لا يحمد عقباه، فالمجتمع اليمني ما زال يحكمه الوازع الديني وما زالت الحكمة هي التي تنهي الكثير من الخلافات، فلو أن الأحداث التي يزرعها المغرضون والتي ترمي إلى زعزعة الاستقرار والموجود في بعض المناطق اليمنية، لو كانت موجودة في مناطق أخرى من العالم وتقترن بمعدلات عالية من البطالة وارتفاع نسبة الفقر وانتشار الأمية كما هو حاصل لدينا بسبب قلة موارد الدولة وتنامي عدد السكان وتراجع قيمة الصادرات، كل ذلك كان كفيلا بأن يفكك أي دولة، ورغم ذلك فالجمهورية اليمنية صامدة رغم كل ذلك .

لو أن بلدا آخر غير الجمهورية اليمنية يقاوم على كل اتجاه فالقاعدة من جهة والحوثيون من جهة ثانية والانفصاليون من جهة ثالثة والمفسدون من جهة رابعة وغيرهم وغيرهم، لا احد يعينه من العالم إلا إذا أحس هذا الأخير بتضرره هو، ويتناسى العالم بأسره بأن اليمن هو أول من نادى بخطر الإرهاب وحينها أدار له العالم ظهره، لو أن يذلك يحصل في بلد غني لانهار من فوره فما بالنا باليمن محدود الموارد كثير السكان قليل التعليم منتشر الأمراض، أن ذلك يدل على ما يراهن عليه البعض لن يرى طريقا له في اليمن بإذن الله تعالى .

ولكي نعين أنفسنا يجب علينا أن نحارب الفساد في كل المرافق ولكن على كل منا أن يبدأ بنفسه ليحاسبها، وعلى الجهات التي تم تشكيلها كهيئة مكافحة الفساد أن تطلع الشارع عن المفسدين ليطمئن الجميع إلى أن يد الهيئة طالت يد من كل من يسرق المال العام وكل من يحد من تطور البلاد، علينا نحن أبناء الشعب اليمني أن نستثمر المؤسسات الدستورية والرقابية والقضائية والتشريعية والنقابية والتي أوجدتها الدولة من اجل أن نخدم جميعا وطننا العزيز، فالوطن ليس ملكا لشخص أو لأسرة أو لقبيلة أو لحزب، انه وطن الجميع وللجميع كما يؤكد دائما على ذلك رئيس الجمهورية، وعلى المسئولين كل في مجاله أن يتقي الله عز وجل في عمله وان يجعل عمله تكليفا لا تشريفا وان يعي بأن المنصب الذي يشغله هو مغرم لا مغنم، وإذا لم يستطع أن يؤدي مهامه عليه أن يتيح الفرصة لغيره، وان كانت بعض الأطر السياسية تريد أن تظهر أنها على حق عليها أن تقوم بمناظرة حية أمام جماهير الشعب وعدم التستر بأولئك المواطنين البسطاء الذين يلعب بعواطفهم من اجل الوصول إلى مآرب شخصية.

رغم أني عشت في بلدان كثيرة وتنقلت بين دول أكثر، عشت في ظل بلد امن وآخر محتل، عايشت الحروب أحيانا والسلام في أحايين أكثر، إلا أنني لا أرى بلدا أجمل من بلدي، واعتز حين أقول للآخرين بأني يمني، وكنت كلما أنهيت مرحلة دراسية أعود بعد نهاية دراستي بأسبوع وذلك لإيماني بأن بلدي الذي يقتطع جزءا من موارده من اجل تعليمي أنا والآلاف من الطلاب ينتظر مني أن أبادله الوفاء، وأيقنت أن ذلك الوفاء لن يتحقق إلا إذا عدت إلى بلدي لأخدمها في أي مرفق كنت فيه، فاليمن ورغم موارده المحدودة إلا أنها تجتهد قدر الإمكان لفعل شيء أبنائها وما على أبنائها إلا أن يبادلوها الوفاء والتضحية والعمل الجاد من اجل ازدهار الجمهورية اليمنية بفضل المخلصين والشرفاء من أبناء اليمن السعيد الذين يجب عليهم أن يضعوا يدهم بيد رئيس الجمهورية الذي يدعوا إلى البناء وان كنتم تؤمنون بأن هناك فسادا في بعض المرافق كما نؤمن بذلك جميعا فعليكم أن تعينوه على القضاء على كل المظاهر السلبية بالطرق السلمية، ولهذا نقول للجميع اليمن ليست تونس، والله من وراء القصد .

باحث دكتوراه بالجزائر
mnadhary@yahoo.com